اجماع فيها على امرين : اولا ، ان الفكرة جاءت متأخرة ، وانها ربما كانت ستلقى نجاحا لو انها طرحت بعد الاحتلال مباشرة . وثانيا ، انها تلاقي معارضة شديدة من قبل سكان المناطق ، وحتى من قبل الزعامة التي تراهن عليها سلطات الاحتلال لتجسيد الفكرة . واوحى العديد من تلك الصحف أن الهدف من مشروع الادارة الذاتية هو تشجيع قيام زعامة محلية في المناطق المحتلة ، تصبح مع الوقت ممثلا شرعيا للفلسطينيين هناك بدلا من منظمة التحرير ، ويمكن من خلالها انجاز تسوية ما مع تلك الزعامة ، تمكن من استمرار نمط العلاقة القائمة حاليا بين سلطات الاحتلال وسكان المناطق .

ولعل ابرز من تحدث في الموضوع من قادة العدو في هذه المرحلة ، هو وزير الدفاع شمعون بيرس ، مع ان بعض الصحف هناك قد نقل أخبارا تفيد بأن وزير الخارجية ، يغئال الون ، قد طرح أيضا مثل هذه الافكار في اطر محدودة . وكان بيرس قد انتهز فرصة وجوده في قرية بيت جالا ، بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢ ، فأدلى بتصريح في الاحتفال الرسمي الذي اقامته بلدية القرية لهذه المناسبة ، جاء فيه قوله « ان الظروف قد نضجت لمنح سكان الضفة الغربية حكما ذاتيا » . واضاف بيرس قائلا « ان وضعا جديدا قد أخذ بالظهور هنا ، وان اطارا من الحكم الذاتي ، في مجالات كثيرة تمس حياة السكان ، آخذ بالتطور » . وخلص بيرس الى القول : « ان الفراغ الذي طرأ في الضفة الغربية ، عقب قرار مؤتمر الرباط الخاص بالاردن وبمنظمة التحرير الفلسطينية ينبغي ان تملأه ادارة ذاتية ، وحكم ذاتي » . (نشرة م. د. ف. (١٩٧٥) ص ٥٣١) . وقد أثار تصريح بيرس هذا ردا عنيفا من حليفه السابق ، موشه ديان ، مما اضطر بيرس ، كما يبدو ، الى خفض صوته في هذا الشأن ، مع ان هناك من يقول بأنه لا يزال يستهوي الفكرة . والمعروف ان بيرس لا يؤيد الحل الاردني للضفة ، وانه قد طرح سابقا ضم المناطق المحتلة الى اسرائيل تحت يافطة الاتحاد الفدرالي . والجديد في تصريحه الحالي هو توقيته .

ونقلت صحيفة هآرتس (٢١ / ١٠ / ١٩٧٥) ، ان الون « يعتزم ان يطرح ، في احدى جلسات الحكومة ، مشروعا لنقل الادارة الذاتية في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، الى أيد فلسطينية ، من سكان هذه المناطق ، في الوقت الملائم . والقصد هو نقل الادارة المدنية في تلك المناطق التي تبدي اسرائيل استعدادها للتوصل الى حل وسط بشأنها . ويبدو ان المقصود هو اجراء تقسيم وفقا لمشروع الون » . ومضت الصحيفة مفصلة انه بمقتضى الخطة « ستنقل الادارة الى فلسطينيين من سكان المناطق ، يحوزون على مكانة توازي مكانة مدير عام في وزارة حكومية ، وسيتمتع هؤلاء بالصلاحيات المطلقة في المجالات التي يعينون فيها ، كالزراعة ، والثقافة ، وادارة الشؤون البلدية ، وسائر القضايا الداخلية ، بأستثناء الجيش والشرطة » . واشارت الصحيفة الى ان احد الاسباب الرئيسية التي دفعت الون في هذا الاتجاه هو ان امكان التفاوض مع الملك حسين بشأن الضفة الغربية ، لم يعد متوقعا في المستقبل القريب . وبما ان اسرائيل ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، فأن الوزير « يعتقد ان الحل الوحيد هو منح سكان الضفة حكما مدنيا ذاتيا ، وبلورة زعامة من بين صفوفهم ، يكون بالامكان التفاوض معها بشأن التسوية ، عندما يحين الوقت » . (نشرة م. د. ف. (١٩٧٥) ، ص ٥٣٢) .

وعلقت صحيفة دافار (٢٤ / ١٠ / ٧٥) على مشروع الادارة الذاتية ، فرأت ان « النقطة الايجابية المركزية فيه هي تشجيع العناصر الاكثر اعتدالا » ، وقالت : « ان